ATCONF/7-WP/136[1]
25/9/26

منظمة الطيران المدني الدولي

ورقة عمل

المؤتمر العالمي السابع للنقل الجوّي

مونتريال، كندا، من ١٦ -٢٠٢٦/١١/٢٠

البند ٣ من جدول الأعمال: تعزيز الأطر التنظيمية والمؤسسية

٣-٢: تعزيز الربط الجوي من خلال أطر الطيران الاقتصادية والتنظيمية التقدمية للنقل الجوي الدولي[1]

تعزيز الشحن الجوي وتسهيل إجراءاته ودوره في دعم التجارة العالمية وربط الدول غير الساحلية

(مقدّمة من الكويت)

الموجز التنفيذي

تعرِض هذه الورقة هذه أهمية قطاع الشحن الجوي باعتباره أحد مكونات الاساسية لمنظومة النقل الجوي الدولي، وأحد العوامل الرئيسية الداعمة للتجارة العالمية.

الإجراءات: يُدعى المجلس إلى القيام بما يلي:

أ) تعزيز التعاون الدولي في مجال الشحن الجوي من خلال تطوير سياسات وأطر تنظيمية تسهم في زيادة كفاءة وسلاسة حركة البضائع عبر الحدود.

ب) دعم تبسيط وتوحيد إجراءات الشحن الجوي والعمل على تقليل المتطلبات والإجراءات المتكررة، مع المحافظة على أعلى مستويات الأمن والسلامة.

ج) تسريع التحول الرقمي في عمليات الشحن الجوي، وتشجيع الدول على تطبيق النظم الإلكترونية وتبادل البيانات بصورة آمنة وفعالة.

د) توسيع شبكة الربط الجوي الدولي بما يتيح للدول والمناطق التي تواجه تحديات جغرافية أو لا تمتلك منافذ بحرية الوصول بصورة أكثر كفاءة إلى الأسواق العالمية.

الأهداف الاستراتيجية:	ترتبط هذه الورقة بالهدف الاستراتيجي "التنمية الاقتصادية للنقل الجوي تضمن تحقيق الازدهار الاقتصادي والرفاه المجتمعي للجميع".
الآثار المالية:	لا توجد آثار مالية مباشرة
المراجع:	

[1] قدمت الكويت هذه الورقة باللغة العربية.

١- المقدمة

١-١ تؤكد دولة الكويت، ممثلةً بالهيئة العامة للطيران المدني، أهمية قطاع الشحن الجوي باعتباره أحد المكونات الأساسية لمنظومة النقل الجوي الدولي، وأحد العوامل الرئيسية الداعمة للتجارة العالمية وسلاسل الإمداد، ولا سيما في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي والحاجة المتزايدة إلى وسائل نقل تتسم بالسرعة والكفاءة والمرونة والموثوقية.

١-٢ وترى دولة الكويت أن تعزيز كفاءة منظومة الشحن الجوي وتسهيل إجراءاته لا يقتصر أثره على تطوير حركة البضائع بين الدول، بل يمتد ليشمل دعم التنمية الاقتصادية، وتعزيز القدرة التنافسية للدول، وتحسين كفاءة سلاسل الإمداد، وتسهيل وصول السلع ذات الطبيعة العاجلة أو الحساسة، فضلاً عن توفير فرص أكبر لربط الأسواق العالمية بالدول والمناطق التي تواجه تحديات في الوصول إلى الموانئ البحرية.

١-٣ وانطلاقاً من ذلك، تدعم دولة الكويت الجهود الدولية التي تقودها منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو) نحو تطوير منظومة شحن جوي أكثر كفاءة وتكاملاً، وتسهيل الإجراءات المرتبطة به، بما يتوافق مع أحكام الاتفاقية الدولية للطيران المدني والمعايير والممارسات الدولية ذات الصلة.

٢- المناقشة

٢-١ تولي دولة الكويت اهتماماً متزايداً بتطوير قطاع الطيران المدني والبنية التحتية المرتبطة بالنقل الجوي والشحن، بما يعزز مكانتها كمركز إقليمي للحركة الجوية والخدمات اللوجستية. وفي هذا الإطار، تعمل دولة الكويت على تنفيذ عدد من مشاريع تطوير البنية التحتية في مجال الطيران، ومن بينها:

أ) الانتهاء من تعزيز البنية التحتية الخاصة بالحركة الجوية والملاحة الجوية بما يسهم في رفع مستويات الكفاءة والسلامة واستيعاب النمو المتوقع في حركة الطيران؛

ب) تم إنشاء وتطوير برج جديد لمراقبة الحركة الجوية، بما يدعم قدرات إدارة الحركة الجوية ويرفع من كفاءة العمليات التشغيلية في مطار الكويت الدولي؛

ج) تم إنشاء مدرج جديد وتطوير مرافق الحركة الجوية، بما يعزز الطاقة الاستيعابية للمطار ويدعم استمرارية وكفاءة العمليات الجوية. ويتم الان العمل على تجديد المدرج الثاني والأول ليصبح خلال فترة وجيزة ثلاث مدارج في مطار الكويت الدولي؛

د) العمل على استكمال مشروع مدينة الشحن الجوي في دولة الكويت، باعتباره أحد المشاريع المهمة لتعزيز قدرات الدولة في مجال الشحن والخدمات اللوجستية، وتهيئة بيئة متكاملة لخدمات الشحن الجوي والمناولة والتخزين والخدمات المساندة.

٢-٢ وتؤكد دولة الكويت أن الاستثمار في هذه المشاريع يأتي في إطار رؤية متكاملة تهدف إلى تطوير منظومة نقل جوي حديثة وقادرة على الاستجابة لمتطلبات التجارة الدولية وسلاسل الإمداد، وتعزيز التكامل بين قطاع الطيران والخدمات اللوجستية.

٣- أهمية تسهيل الشحن الجوي

٣-١ ترى دولة الكويت أن تسهيل إجراءات الشحن الجوي يمثل عاملاً أساسياً في رفع كفاءة هذا القطاع وتعزيز قدرته على المنافسة مع وسائل النقل الأخرى. وعليه، فإن تطوير منظومة الشحن الجوي ينبغي أن يتضمن العمل على:

أ) تبسيط وتسريع الإجراءات الجمركية والتنظيمية المرتبطة بالشحن الجوي؛

ب) تعزيز التحول الرقمي وتبادل البيانات إلكترونياً بين الجهات ذات العلاقة؛

ج) دعم تطبيق مبادئ النافذة الواحدة في إجراءات الشحن؛

د) تعزيز التنسيق بين سلطات الطيران المدني والجمارك والجهات الحكومية والمشغلين وشركات الطيران ووكلاء الشحن؛

هـ) تطوير الإجراءات الخاصة بالشحنات العاجلة والمواد ذات الطبيعة الحساسة للوقت؛

و) تعزيز أمن وسلامة سلسلة إمداد الشحن الجوي، بالتوازي مع تسهيل حركة البضائع؛

ز) تشجيع اعتماد المعايير والإجراءات المتوافقة دولياً بما يسهل حركة الشحن عبر الحدود.

٤- دعم تحرير الشحن الجوي وتعزيز دور شركات الطيران

٤-١ تدعم دولة الكويت المبادرات والجهود الرامية إلى تعزيز تحرير خدمات الشحن الجوي، وتوفير بيئة تشغيلية وتجارية أكثر مرونة، بما يسهم في زيادة الخيارات المتاحة أمام شركات الطيران ومشغلي الشحن الجوي، ويدعم التنافسية والكفاءة في الأسواق. وفي هذا السياق، تشجع دولة الكويت على:

أ) مواصلة تطوير الأطر التنظيمية التي تسهل تشغيل خدمات الشحن الجوي الدولية؛

ب) دعم إتاحة المزيد من فرص الوصول إلى الأسواق أمام شركات الطيران ومشغلي الشحن الجوي، وفق الأطر والاتفاقيات الدولية ذات الصلة؛

ج) توفير التسهيلات اللازمة للشركات العاملة في قطاع الشحن الجوي بما يشجع الاستثمار في البنية التحتية والخدمات اللوجستية؛

د) تعزيز التعاون بين الدول لتقليل القيود والإجراءات التي قد تؤدي إلى إبطاء حركة الشحن أو زيادة تكلفتها؛

هـ) دعم الابتكار والاستثمار في التقنيات الحديثة التي ترفع كفاءة عمليات الشحن والمناولة والتخزين والتتبع؛

و) تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تطوير مرافق الشحن والخدمات اللوجستية.

٥- الشحن الجوي ودعم الدول غير الساحلية

٥-١ تؤكد دولة الكويت أهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه الشحن الجوي في دعم الدول التي لا تمتلك منافذ بحرية، أو التي تواجه تحديات جغرافية أو لوجستية في الوصول إلى الأسواق العالمية. ومن هذا المنطلق، ترى دولة الكويت أن تطوير شبكات الشحن الجوي الدولية يمكن أن يسهم في:

أ) توفير قنوات إضافية وفعالة للوصول إلى الأسواق العالمية؛

ب) تقليل الاعتماد على مسارات النقل التي قد تكون طويلة أو محدودة الخيارات؛

ج) * تسهيل وصول السلع والمنتجات ذات القيمة العالية أو الحساسة للوقت؛

د) دعم التجارة الدولية للدول غير الساحلية؛

هـ) تعزيز اندماج الدول النامية في سلاسل القيمة وسلاسل الإمداد العالمية؛

و) تحسين الوصول إلى المستلزمات الطبية والغذائية والمواد الإنسانية في الحالات الطارئة؛

ز) دعم التنمية الاقتصادية وخلق فرص جديدة للتجارة والاستثمار.

٢-٥ الخلاصة: ترى دولة الكويت أن تعزيز الربط الجوي لا ينبغي أن يقتصر على الأسواق ذات الكثافة التجارية العالية، وإنما ينبغي أن يمتد إلى الدول والمناطق التي تحتاج إلى تحسين اتصالها الجوي وتعزيز قدرتها على الوصول إلى الأسواق الدولية.

٦- دور منظمة الإيكاو في تعزيز منظومة الشحن الجوي

١-٦ تدعم دولة الكويت الدور المحوري الذي تضطلع به منظمة الطيران المدني الدولي في وضع الأطر والمعايير والسياسات التي تسهم في تطوير النقل الجوي الدولي. وتشجع دولة الكويت المنظمة على مواصلة جهودها في مجال الشحن الجوي، وبصفة خاصة من خلال:

أ) دعم تطوير السياسات الدولية الخاصة بتسهيل الشحن الجوي؛

ب) تعزيز التنسيق الدولي بين الجهات المعنية بالطيران والتجارة والجمارك؛

ج) تشجيع التحول الرقمي في إجراءات الشحن؛

د) تعزيز التكامل بين أنظمة الشحن الجوي وسلاسل الإمداد العالمية؛

هـ) دعم الدول الأعضاء في تطوير قدراتها وبنيتها التحتية في مجال الشحن الجوي؛

و) تبادل أفضل الممارسات والخبرات بين الدول؛

ز) تعزيز برامج بناء القدرات والمساعدة الفنية للدول التي تحتاج إلى تطوير منظومة الشحن الجوي لديها.

٧- التوصيات

١-٧ استناداً إلى ما تقدم، تقترح دولة الكويت أن يأخذ المؤتمر السابع للنقل الجوي في الاعتبار التوصيات التالية:

أ) تعزيز التعاون الدولي في مجال الشحن الجوي من خلال تطوير سياسات وأطر تنظيمية تسهم في زيادة كفاءة وسلاسة حركة البضائع عبر الحدود؛

ب) دعم تبسيط وتوحيد إجراءات الشحن الجوي والعمل على تقليل المتطلبات والإجراءات المتكررة، مع المحافظة على أعلى مستويات الأمن والسلامة؛

ج) تسريع التحول الرقمي في عمليات الشحن الجوي، وتشجيع الدول على تطبيق النظم الإلكترونية وتبادل البيانات بصورة آمنة وفعالة؛

د) تعزيز تحرير خدمات الشحن الجوي وتوفير بيئة تنظيمية وتشغيلية تشجع شركات الطيران ومشغلي الشحن والمستثمرين على تطوير خدماتهم وشبكاتهم؛

هـ) دعم الدول النامية والدول غير الساحلية من خلال برامج بناء القدرات والمساعدة الفنية وتبادل الخبرات في مجالات البنية التحتية للشحن والتسهيلات والرقمنة؛

و) تشجيع تطوير مراكز الشحن الجوي والخدمات اللوجستية المتكاملة وربطها بشبكات النقل البري والبحري والجوي بما يعزز التكامل بين وسائل النقل المختلفة؛

ز) تعزيز الشراكة بين الحكومات والقطاع الخاص في تمويل وتطوير وتشغيل مرافق الشحن الجوي والخدمات اللوجستية، وفق الأطر الوطنية والدولية المعمول بها.

٨- الخاتمة

٨-١ تؤكد دولة الكويت أن الشحن الجوي يمثل عنصراً أساسياً في منظومة النقل والتجارة الدولية، وأن تطويره وتسهيل إجراءاته من شأنه أن يعزز كفاءة سلاسل الإمداد، ويدعم التجارة العالمية، ويفتح آفاقاً أوسع أمام الدول للوصول إلى الأسواق الدولية.

٨-٢ كما تجدد دولة الكويت دعمها للجهود التي تبذلها منظمة الطيران المدني الدولي في هذا المجال، وتؤكد استعدادها للتعاون مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والقطاع الخاص لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، وتطوير حلول عملية تسهم في تسهيل حركة الشحن الجوي وتعزيز الترابط بين الأسواق العالمية، بما في ذلك دعم الدول التي لا تمتلك منافذ بحرية.

٨-٣ وتأمل دولة الكويت أن تسهم مخرجات المؤتمر السابع للنقل الجوي في وضع مزيد من الأطر والتوصيات العملية التي تعزز كفاءة الشحن الجوي وتسهيل إجراءاته، وتدعم تحرير خدماته، وتشجع الاستثمار والابتكار، بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية والتجارية للدول الأعضاء ويعزز دور الطيران المدني في تحقيق ترابط عالمي أكثر كفاءة واستدامة.

— انتهى —